قراءة في الاتجاهات الحالية للبطالة في العالم

الدكتور قدي عبد المجيد

أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر

تعتبر الطالة من إحدى المشكلات الاقتصادية التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى محاربتها لما لها من انعكاسات اقتصادية (ضعف الطلب)، اجتماعية (زيادة معدلات الفقر، انتشار الآفات الاجتماعية)، سياسية (تهديد السلم الاجتماعي والسياسي). ولهذا لجأت الدول بما فيها الدول المتقدمة إلى إقرار تدابير عديدة في إطار السعي لمحاربة البطالة أو القليل من معدلاتها. كما تم اعتماد العديد من الإجراءات لمنح على البطالة أو تقديم منح خاصة بها..إلخ.

كما تعتبر البطالة ظاهرة شاملة لكل الاقتصاديات ، حتى وإن اختلفت حدتها من اقتصاد لآخر. وذلك لصعوبة الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل من جهة، وإمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي دون مستوى التشغيل الكامل، فضلا عن التغيرات المستمرة التي أصبحت تعرفها سوق العمل بشكل أثر على مدى مطابقة عرض العمل للخصائص المرغوبة من قبل الجهات الطالبة، ولما أفرزته تكنولوجيا الإعلام والاتصال من تحولات في طبيعة المجتمعات بتحولها إلى مجتمعات معرفة.

المفارقات الاقتصادية لظاهرة البطالة: تعويضات اجتماعية لصالح فئات البطالين مثل إقامة صناديق تأمين

تتحدد معدلات البطالة أساسا بفعل عاملين، هما:

- معدل النمو السنوي للسكان النشطين،

- مدى قدرة الاقتصاديات على خلق مناصب عمل جديدة، ويرتبط ذلك بمعدلات النمو الاقتصادي.

يمكن أن نلاحظ أن حجم البطالة ما فتئ يزداد من سنة لأخرى في العالم، بالرغم من أن الزيادة قد تتم أحيانا بمعدلات متناقصة.

جدول يوضح تطور عدد البطالين في العالم ما بين 1994–2004

الوحدة: مليون شخص

السنة	1994	1999	2001	2002	2003	2004
العدد	140.3	170.3	174.3	180.9	185.2	184.7

لقد شكلت البطالة في التحليل الاقتصادي موضوعا ملازما لظاهرة التضخم. ولقد شكل منحنى فيلبس نموذجا للعلاقة القائمة بين مستوى البطالة والتضخم. إلا أن قراءة متأنية في المعطيات الخاصة بالاقتصاديات تجعلنا نقف على إمكانية تصنيف الدول في ثلاث مجموعات، تبعا للعلاقة بطالة- تضخم.

1- دول ذات معدلات بطالة مرتفعة ومعدلات تضخم منخفضة

الدولة	معدلات البطالة			معدلات التضخم		
	2003	2004	2005	2003	2004	2005
اسبانيا	11.5	11.0	09.1	03.1	03.1	03.2
إسرائيل	10.7	10.3	09.1	0.4-	01.2	02.3
بولونيا	19.6	19.0	17.8	0.8	03.50	02.2
المانيا	09.5	09.2	09.6	01.0	01.8	01.7
فرنسا	09.5	09.6	09.5	02.2	02.3	01.9

2. دول ذات معدلات بطالة منخفضة ومعدلات تضخم منخفضة

	معدلات البطالة			معدلات التضخم		
	2003	2004	2005	2003	2004	2005
قبرص	03.5	03.6	03.2	04.1	02.3	02.5
آيسلندا	03.4	03.1.	02.1	02.1	03.2	03.4
كوريا	03.6	03.6	03.7	03.5	03.6	02.8
سويسرا	03.4	03.5	03.6	00.6	00.8	01.3

3- دول ذات معدلات بطالة مرتفعة ومعدلات تضخم مرتفعة

	معدلات البطالة			معدلات التضخم		
	2003	2004	2005	2003	2004	2005
إيران	12.2	11.2	10.3	15.6	15.6	18.5
غانا				26.7	12.6	14.3
نيجيريا				14.0	15.0	15.9
روسيا	08.00			13.7	10.9	12.8
أوزبكستان				14.8	08.8	14.1

مثل هذا الوضع يجعل من الصعب إيجاد إطار نظري متكامل يمكنه تفسير العلاقة بطالة – تضخم. وهذا بالرغم من المحاولات العديدة التي سعت إلى ذلك سواء بالاعتماد على مدى كفاية الطلب الفعلي و/أو مدى صلابة الأجور الاسمية.

بعض المظاهر الجديدة للبطالة:

تتميز البطالة في عالمنا المعاصر بمجموعة من الخصائص الجديدة، منها:

1- **سيطرة الشباب على هيكل لبطالة:** تعتمد الإحصاءات العالمية السن مابين 15-24 عاما لتحديد فترة الشباب. وهي في الغالب فترة تتزامن مع الانتهاء من التعليم العالي.

تصل البطالة في أوساط الشباب إلى ما يزيد عن 48 بالمائة من الحجم الكلي للبطالة في العالم وهذا بالرغم من أن نسبة الشباب ضمن السكان النشطين أقل من ذلك بكثير، حيث يمثل الشباب:

- 17 بالمائة من السكان النشطين في الدول الصناعية،
- 30 بالمائة من السكان النشطين في دول جنوب شرق آسيا،
- 36 بالمائة من السكان النشطين في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

إن ارتفاع البطالة في أوساط الشباب من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإعالة المالية في إطار الأسرة المعيشية. وهذا ما يدفع بالشباب إلى ممارسة بعض الأعمال حتى وإن كانت دون مستواهم التأهيلي والتكويني.

2 – **ظاهرة الاقتصاد السري والبطالة:** أصبحت ظاهرة الاقتصاد السري منتشرة بشكل كبير، تحت ضغط العديد من الأسباب كثقل الضرائب، صلابة القوانين المنظمة للعمل...إلخ. وأصبح هذا الاقتصاد وثيق الصلة بالبطالة والفقر باعتباره متنفسا عند انعدام مناصب الشغل في الاقتصاد المنظم. و لم يعد حجم هذا الاقتصاد صغيرا وإنما اتسع ليشمل أنشطة تجارية وإنتاجية واسعة. صحيح أن العمل في

الاقتصاد السري يفتقر إلى المعطيات وهو يأخذ مكانا هاما في دول أمريكا اللاتينية حتى تم تقديره في بعض منها بما يزيد عن 48 بالمائة من النشاط في المدن، فما بالك بالأرياف والقرى. كما تشكل القارة الإفريقية نموذجا لنمو الاقتصاد السري بشكل يفوق أحيانا نمو الاقتصاد المنظم.

حجم الاقتصاد السري ببعض البلدان الإفريقية ما بين 1990-2000

البلدان	الاقتصاد السري كنسبة من الناتج القومي الخام
إفريقيا الجنوبية	28.4
الجزائر	34.1
إثيوبيا	40.3
نيجيريا	57.9
تنزانيا	58.3
زامبيا	48.9
زمبابوي	59.4
مصر	35.1

تحت ضغط القوانين المنظمة لسوق العمل، نجد فئات عمرية أقل من سن العمل الرسمي تلجأ لهذا الاقتصاد، وهذا من شأنه التأثير على مصداقية الإحصاءات المقدمة بخصوص التشغيل والبطالة.

3- **تضاؤل فرص الهجرة نحو الخارج للتخفيف من حدة البطالة في دول العالم الثالث:** لقد أفرزت تكنولوجيا الإعلام والاتصال زيادة في الطلب على الأدمغة والأيدي العاملة الماهرة المتحكمة في هذه التكنولوجيا. وهذا ما قلل الحاجة في العالم الصناعي إلى الأيدي العاملة العادية وغير الماهرة. بل أن بعض الدول تحت ضغط جمعيات البطالين أصبحت تفكر في إحلال العمالة الوافدة بالعمالة المحلية (السعودية

محاربة الهجرة السرية وغير الشرعية. وهذا من شأنه أن يخلق ضغطا على الأسواق المحلية لخلق مناصب جديدة وتفاقم حدة البطالة بها.

إن زيادة الطلب العالمي على ا؟لأيدي العاملة المنسجمة مع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أدى إلى نزيف للعقول من الدول النامية نحو البلدان الصناعية سواء عن طريق الهجرة الدائمة أو المؤقتة، أو عن طريق الاشتغال في المكاتب المحلية للشركات العالمية، أو عن طريق الإنترنيت (عن بعد).

لقد أقلقت هجرة الأدمغة بعض الدول إلى الدرجة التي اقترح فيها برنامج الأمم المتحدة للتنمية فرض ضريبة على الهجرة قصد التقليص من الظاهرة والمحافظة على التعليم العام في الدول النامية.فدولة كالولايات المتحدة الأمريكية وضعت ابتداء من سنة200 برنامجا لجلب 200.000 مهني وعالم في حقل المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال سنويا.ونفس الإستراتيجية تم اعتمادها من قبل الدول الأوروبية واليابان.

إن نصف التأشيرات التي تمنحها الولايات المتحدة هي للمعلوماتيين الهنود، وهذا ما يجعل الهند تفقد سنويا في حدود 02 مليار دولار كتكاليف لتكوين الإطارات.

4-النزوع نحو التوظيف غير الدائم: أصبحت الاقتصاديات تميل أكثر نحو التوظيف غير الدائم، وهو وضع وإن كان يمكن أيؤثر على طول فترة البطالة بالنقصان فإنه من ناحية ثانية يزيد من احتمالات التحاق الأفراد بالبطالة مجددا.

إن الاتجاه المتزايد نحو التشغيل بعقد محدد المدة، خاصة في أوساط الشباب غير المتعل
أو قليل التأهيل يعتبر مصدرا لانعدام الأمن، حتى وإن كان هناك من ينظر إليه على
أنه وسيلة لتحقيق المزيد من الخبرة المهنية.

ويبدو أن حدة التشغيل بعقود محددة المدة هي آيلة إلى الانتشار السريع، حيث تزداد
التشريعات المنظمة لذلك قصد إعطاء مرونة أكبر لأسواق العمل. ومثل هذ
الوضعية تدعو إلى ضرورة مراجعة أساليب إعداد الإحصاءات المتعلقة بالبطالة، إن
حتى مراجعة التعاريف المتعلقة بالبطالة.

5- التذبذبات الدائمة في سوق البطالة: وهذه التذبذبات ناجمة عن انعكاسات
الأزمات الاقتصادية التي أصبحت تتعرض لها الاقتصاديات بشكل دوري، إذ لم تعد
المدة الفاصلة بين الأزمة والأخرى بالطويلة. وحيث أن الاقتصاديات مترابطة فيما
بينها بشكل واسع عن طريق علاقات التبادل وحركة رؤوس الأموال، لم يعد أثر
أية أزمة يبقى رهن الاقتصاد الذي وقعت فيه وإنما تمتد آثارها إلى باقي
الاقتصاديات. فأزمة البورصة كان لها انعكاس على النشاط الاقتصادي قدره
صندوق النقد الدولي سنة 1998بـ11.5 بالمائة من الناتج المحلي الخام. إن كل
تراجع في النمو الاقتصادي له انعكاسه المباشر على حدة البطالة.

إن تزايد وتيرة حدوث الأزمات في الاقتصاد العالمي جعل أسواق العمل تعرف حالة
من التقلب وعدم الاستقرار، وهو ما ينعكس مباشرة على تعويضات البطالة، التي
وإن كانت أقل من مداخيل العمل حتى لا تساهم في إطالة عمر البطالة الاختيارية،
وهو ما يشكل أعباء إضافية على الاقتصاديات.

6- ضغط الإصلاحات الهيكلية: تعرف الاقتصاديات في مجملها حالة من الإصلاح أثرت على وقع القطاع العمومي ضمنها، بحيث لم يعد هو المحرك الأساسي لخلق فرص العمل. إن الاتجاه المتزايد نحو الخوصصة وإعادة الهيكلة أفرز حالة من الضغط على العمالة الموجودة في القطاع العمومي وصلت إلى درجة تقليص العمالة، وبالتالي المساهمة في حدة البطالة.

7- دخول المرأة كطرف في معادلة البطالة: في الكثير من المجتمعات – مثل المجتمعات العربية – لم يكن اهتمام المرأة بالعمل خارج البيت قائما، إلا أنه بفعل الانفتاح الاقتصادي تمكين المرأة من التمدرس والتكوين، وبفعل التحولات الاجتماعية أصبح اهتمام المرأة بالعمل ضمن الاهتمامات العادية للمجتمع. ففي منطقة الأسكوا يوجد أكثر من مليوني امرأة مستعدة للعمل دون أن يتمكن من العثور عليه. هذا الوضع الجديد جعل الإحصاءات تهتم بهذا المعطى الجديد. وهكذا نسجل أن معدل البطالة في أوساط النساء يصل أحيانا إلى ضعف معدل البطالة لدى الرجال.

إن الاهتمام بالبطالة في أوساط النساء يدخل في جزء منه ضمن أهداف الألفية القاضية بترقية وتعزيز المساواة بين الجنسين. ويعتبر معدل البطالة إحدى المؤشرات البارزة الممكنة من تقدير مشاكل عمل المرأة. وهكذا يمكن أخذه كمؤشر لمراقبة مدى تحقيق أهداف التنمية للألفية.

إن هذه الخصائص الميزة للبطالة في عالمنا المعاصر تجعلنا نقف على جملة من الحقائق وهي:

- أن الكثير من الأساليب والسياسات المعتمدة لخلق فرص العمل لم تعد قابلة للاستمرار والاعتماد، وإنما لابد من البحث عن سياسات وأساليب جديدة تجعل من القطاع الخاص والقطاعات غير التقليدية للاقتصاد محركها الأساسي.
- ضرورة تكثيف الاستثمار في الر أسمال البشري ومراجعة أنماط التكوين القائمة، حتى يمكن للعمالة أن تتلاءم مع منطق الاقتصاد الجيد وتنسجم بشكل أفضل مع تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- مراجعة المفاهيم والأسس المعتمدة لإعداد الإحصاءات المتعلقة بالبطالة، لتكون منسجمة مع التحولات التي عرفتها البيئة الاقتصادية في العالم.

المـــراجـــــع

أولا باللغة العربية:

1- البنك الدولي، **العمل،النمو وإدارة الحكم في الشرق الأوســـط وشمـــال إفريقيا: إطلاق القدرة على الازدهار**، واشنطن: البنك الدولي،2003.

2- فريدريك شنايدر ودومينيك إنسي، **الاختباء وراء الظلال: نمو الاقتـــصاد الخفي**، سلسلة قضايا اقتصادية، واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2002.

3- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2003.

4- محمود عبد الفضيل، "العولمة والفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية"، ورقة مقدمة لاجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آســـيا حـــول **تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية**، بيروت: 19-25 ديسمبر 2005.

ثانيا باللغة الفرنسية:

5-Bureau International du Travail, **Tendances mondiales de l'emploi des jeunes,** août 2004.

6-CNUCED, **Manuel des statistiques de la CNUCED**, 2005.

7-CNUCED, **le Développement économique en Afrique: Repenser le rôle de l'investissement étranger direct**, New York: Nations unies, 2005.

8-Isabelle San Dillon, **l'Interprétation du chômage dans la théorie générale: enjeux et conséquences**. Document du travail, université de la méditerranée, février 1998.

9-FMI, **Perspectives de l'économie mondiale: développement institutionnel**, Washington: FMI, 2005.